I. ماهية النظام النقدي

قد يعرف النظام النقدي على المستوى المحلي تعريفا ضيقا أو تعريفا واسعا، كما يعرف على المستوى الدولي. فعلى المستوى المحلي؛ يعرف النظام النقدي بأنه مجموعة الإجراءات والقواعد التنظيمية والمؤسسات التي تتكفل بتعيين وحدة التحاسب النقدية، أي تلك الإجراءات التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي(النهائي) من التداول.

وبصفة عامة نعني بالنظام النقدي " جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها، وجميع القوانين والقواعد والإجراءات التي تحكم هذا الخلق أو الإبطال" .

ويتمتع بثلاثة النظام النقدي خصائص رئيسية هي:

- أنه نظام مركب (الخاصية المركبة).
- النظام النقدي نظام إجتماعي.
- النظام النقدي هو نظام تاريخي (نظام مرن).

II. الأنظمة النقدية

تشترك جميع الأنظمة النقدية في الأساس أو القاعدة النقدية وهي العنصر الأساسي والمسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، بينما تبقى العناصر الأخرى ثانوية كوحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات والأنواع المتداولة. وعلى ضوء القاعدة النقدية تتحدد الأنظمة النقدية بين نظام سلعي ونظام معدني ونظام ائتماني.

1.2 النظام النقدي السلعي: يعتبر النظام النقدي السلعي من أقدم ما عرفته البشرية، وفي ظله تتجسد القاعدة النقدية في سلعة تختار من بين السلع الأخرى نظرا لأهميتها في التبادل واستعمالها المتكرر، تحظى بالقبول العام لتكون أداة لقياس القيم وتبادل السلع الأخرى. وبناءا على ذلك فقد تعددت السلع التي لعبت دور النقود، فمثلا قد استعمل الملح كوحدة نقدية، كما استخدم الشاي والنسيج والذرة والماشية وغيرها من السلع... ويعتبر نظام النقد السلعي نظاما ماديا، حيث ترتبط فيه قيمة الوحدة النقدية بالقيمة الذاتية للسلعة التي تتجسد فيها. وتتحدد القيمة الذاتية للسلعة على أساس منفعتها؛ أي مقدرتها على إشباع الحاجة، كما تتحدد أيضا على أساس قيمتها التبادلية التي ترتبط هي الاخرى بدرجة ندرتها، فندرة السلعة المختارة لتكون نقودا يعد أمرا مهما من أجل استقرار قيمة الوحدة النقدية.

2.2 النظام النقدي المعدني: لقد عرف العالم قواعد النقد التي استخدمت سلعة معدنية واحدة والتي يطلق عليها نظام المعدن الواحد، هي قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة، وتلك التي استخدمت الذهب والفضة معا وأطلق عليها اسم نظام المعدنيين.

أولا: نظام المعدنين (الذهب و الفضة معا)

هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة، ففي هذا النظام توجد نقود من المسكوكات الذهبية إلى جانبها مسكوكات فضية، حيث تتحدد العلاقة بينهما على أساس

سعر قانوني يربط بينهما أي تحديد نسبة قانونية بين عيار الفضة وعيار الذهب. وقد طبق هذا النظام في فرنسا، ثم تبعتها عدة دول مثل إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، إسبانيا وإنجلترا. أما الو.م.أ فقد سارت على نظام المعدنين في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1792-1873)، حيث حددت قيمة الدولار عام 1834 بما يعادل 271.25 حبة من الفضة الصافية وبما يعادل 23.22 حبة من الذهب الصافي، وكانت النتيجة أن وزن دولار الفضة كان يعادل 16 مرة وزن دولار الذهب، و على هذا الأساس كانت القيمة القانونية للذهب تعادل 16 مرة قيمة الفضة. فالعامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين معا هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما القانونية، أما إذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية عن قيمته القانونية تميل إلى الاختفاء من التداول ويحل المعدن الرخيص محله.

أ. **شروط قيام نظام المعدنين:** يمكن تلخيص شروط قيام نظام المعدنين في النقاط التالية:

- تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة، وتكون كل من النقود الذهبية والفضية ذات وزن وعيار معينين، ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضية على أساس المعدن الصافي في كل منهما.
- حرية تحويل السبائك من الذهب والفضة إلى قطع نقدية مجانا (حرية الضرب)، وذلك من أجل المحافظة على تعادل القيمتين الاسمية والسلعية حتى لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من السلعية للمسكوكة.
- حرية صهر المسكوكات وتحويلها لسبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية.
- حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين للمحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية .

ب. **مزايا و عيوب نظام المعدنين:** من مزايا هذا النظام أنه يساعد على اتساع حجم القاعدة النقدية فيزداد حجم الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات، ففي ظل هذا النظام تمتلك السلطات النقدية القدرة على مواكبة احتياجات المجتمع. كما تصبح أسعار الصرف اكثر استقرارا منها في حالة وجود نظام معدن واحد. ففي نظام المعدنين يمكن تصحيح الميزان التجاري عن طريق استخدام معدنين بدل واحد طالما أن كمية النقود في الداخل تعتمد على معدنين لا معدن واحد. ومن عيوب هذا النظام نجد:

- ارتفاع نشاط المضاربة خاصة عندما ترتفع أسعار أحد المعدنين.
- كثرة التعديلات في القيمة القانونية بين المعادن يعرقل وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة.
- يصعب على الحكومة المحافظة على استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق (النسب السوقية)، وحتى لو تمكنت من المحافظة على ثبات تعادل النسبتين داخليا، فإن دولا أخرى قد لا تتمكن من ذلك. فإذا حصل أن اختلفت النسبة في السوق الداخلية عنها في السوق الخارجية، فإن هذا الاختلاف سيؤدي إلى تصدير المعدن الذي أصبحت قيمته في الداخل أقل من قيمته في الخارج.

ج. **انهيار نظام المعدنين:** لقد واجه نظام المعدنين عدة صعوبات أدت إلى انهياره، وتتلخص هذه الصعوبات فيما كان يعرف باسم قانون "جريشام " **Gresham's Law** ويتلخص مضمون هذا القانون في **"أن النقود**

الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول" أو " النقد الرخيص يطرد النقد الجيد من التداول". فاستمرار قيام نظام المعدنين يتطلب استمرار تعادل النسبة القانونية مع نسبة تعادل المعدنين في السوق. إلا أنه من الصعب المحافظة على استقرار القيمتين السوقية (التجارية) والقانونية، طالما أن القيمة التجارية لكلا المعدنين تتحدد بعاملي العرض والطلب على كل منهما. وعند حصول اختلاف بين القيمتين السوقية والقانونية ففي هذه الحالة تميل المسكوكات من المعدن الذي ارتفعت قيمته السوقية على قيمته القانونية إلى الاختفاء من التداول وتحل محلها المسكوكات من المعدن الرخيص. فمثلا النسبة القانونية بين الدولار الذهبي والدولار الفضي تعادل 1=16 كما أن القيمة السوقية لأوقية من الذهب تعادل 16 أوقية من الفضة، أي أن النسبة القانونية بين قيمتي الذهب والفضة تعادل النسبة السوقية لقيمتيهما فإذا حصلت زيادة في عرض الفضة مع ثبات الطلب عليها، ومن ثمة انخفاض قيمة الأوقية من الفضة، أي أن النسبة السوقية لقيمتها أصبحت 1=17 حيث ان أوقية الذهب أصبحت تساوي 17 أوقية من قيمته السوقية، حينئذ يندفع الجمهور إلى صهر الدولارات الذهبية وبيعها كسبائك بسعر السوق المرتفع وتحقيق الربح، فيزول النقد الجيد.

ثانيا: نظام المعدن الواحد

في ظل نظام المعدن الواحد يكون أساس الوحدة النقدية من معدن واحد، ويستمد نظام المعدن الواحد اسمه من المعدن الذي منه تسك القطع النقدية فإذا اعتمدت الدولة الذهب قيل أنها تتبنى نظام قاعدة الذهب، وإذا اعتمدت الفضة قيل أنها تتبع نظام قاعدة الفضة.

وقد كان نظام قاعدة الذهب Gold Standard هو النظام السائد في أغلب الدول، وكانت بريطانيا أول من أقر هذا النظام سنة 1816، ثم تبعها في ذلك عدد كبير من الدول خلال النصف الأخير من القرن 19، وذلك عندما عدلت كل من ألمانيا وفرنسا والو.م.أ والدول الاسكندنافية وغيرها عن نظام المعدنين، وظل نظام قاعدة الذهب أكثر النظم النقدية شيوعا حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914.

وفي ظل هذا النظام فإن علاقة التعادل بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة مقدار ما تنطوي عليه من ذهب هي علاقة ثابتة. ويتضمن نظام قاعدة الذهب ثلاثة أنظمة هي :

أ. **نظام المسكوكات الذهبية Gold Coin Standard**: يمثل هذا النظام الشكل الأول لقاعدة الذهب حيث تداولت في ظله المسكوكات الذهبية إما بمفردها أو إلى جانبها أوراقا نقدية نائبة، وعموما كانت المسكوكات هي النقد الأساسي أو الانتهائي لها قوة إبراء مطلقة. استمر هذا النظام من القرن 17 إلى سنة 1925 ويقضي بأن تكون القطع النقدية الذهبية ذات اللون ودرجة النقاوة المحددة قانونا مستعملة بالفعل كعملة. ويمكن تلخيص شروط قيام نظام المسكوكات في النقاط التالية:

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب وذلك بموجب قانون.
- الاعتراف للأفراد بحرية سك النقود (ضرب العملة) بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة .
- توفر الحرية الكاملة لصهر المسكوكات الذهبية (حرية الصهر).

– حرية استيراد وتصدير الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

ونظرا لتزايد حاجات الدول للمعدن الثمين أثناء ح. ع. 1 فقد تم التخلي عن نظام المسكوكات وتبني نظام السبائك الذهبية.

ب. **نظام السبائك الذهبية** Gold Bullien 1925-1936: ففي ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهبا بل يتم التداول بالأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الالزامية، وإن هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي. واعتبرت العملة الورقية والمعدنية المساعدة في نظام المسكوكات الذهبية غير قابلة للاستبدال بالذهب. وفي ظل هذا النظام يكتفي البنك المركزي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول سواء بما يعادلها من الذهب أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

ج. **نظام الصرف بالذهب:** يتميز نظام قاعدة الذهب عن غيره من نظام المسكوكات ونظام السبائك في أن "الوحدة النقدية لبلد ما لا تتحدد مباشرة على أساس الذهب، بل يكون ارتباطها به ارتباطا غير مباشر وذلك كأن ترتبط الوحدة النقدية بنسبة ثابتة مع الوحدة النقدية لعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، فمثلا ارتبطت الوحدة النقدية في الفلبين بالدولار الأمريكي بنسبة ثابتة في الوقت الذي كانت تسير فيه الولايات المتحدة على قاعدة الذهب. وبعد الحرب اتجهت عدة دول منها ألمانيا بلجيكا ايطاليا إلى اعتماد هذا النظام خاصة بعد انعقاد المؤتمر النقدي الدولي "مؤتمر جنوة" سنة 1922 والذي كان يهدف إلى اقامة علاقات دولية جديدة تساعد على إعادة التوازن الدولي. فجوهر هذا النظام هو إتباع قاعة الذهب بغير الذهب من خلال التعامل بالعملة المحلية داخليا أي العملة الورقية الإلزامية بدون ذهب، أما خارجيا فيتم التعامل على أساس الذهب وذلك باستخدام عملة البلد المتبوع.

3.2 القاعدة الائتمانية للنقد: هي "نظام لا تعرف في ظله وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة، ولكن من الوجهة الفعلية تعرف بنفسها"، وبالتالي لا يصبح النقد الإنتهائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية كما كان الحال في ظل نظام المسكوكات حيث كانت المسكوكات الذهبية والفضية أو الاثنين معا عملة متداولة ومعها نقد اختياري من عملة ورقية ونقود الودائع القابلة للتحويل إلى النقد الانتهائي، أو حين أوقف سك المسكوكات الذهبية تحت نظام السبائك وأصبح النقد المصدر يتكون من النقود الاختيارية القابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية. ولكن في ظل القاعدة الائتمانية أصبح النقد الورقي الإختياري نقدا إلزاميا غير قابل للتحويل إلى ذهب أو أي معدن آخر، وبالتالي أخذ مكان النقد السلعي أصبح نقدا إنتهائيا أو أساسيا تعرف وحدة التحاسب النقدية بالنسبة له. ففي ظل نظام القاعدة الائتمانية انفصلت العلاقة بين وحدة النقد الورقي وبين ما كانت تساويه من ذهب تحت نظام الذهب، ولم يعد التغير في حجم ما تحتفظ به سلطات الاصدار من احتياطي الذهب يحدد التغير في حجم البنكنوت المصدر بل يمثل في معظم الحالات "عنصرا تاريخيا" وواحد من الأصول المختلفة التي تمثل عناصر غطاء البنكوت المصدر، ويتمثل دوره المعاصر في كونه مستودعا للقيمة ووسيلة دفع دولية.